المركزي: البنوك ملتزمة بتعليمات تمويل المشروعات الصغيرة بعائد متناقص 5%

الخبر

أخبار مصر-http://www.egynews.net/:

أكد البنك المركزي التزام البنوك التام بالتعليمات الصادرة بشأن تمويل المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا بسعر عائد متناقص بواقع 5% من أجل دفع التنمية.

وذكر المركزي في بيان أنه قد تلاحظ مؤخرا تداول بعض الصحف أخبار ليس لها أساس من الصحة من شأنها النيل من الهدف الإيجابي الذي صدرت من أجله المبادرة، وقد تم إشارة بعضها إلى حصول بعض رجال الأعمال على الأموال المخصصة لدعم المبادرة دون وجه حق، وتؤدي هذه الأخبار فقط إلى بلبلة الرأي العام دون دلائل فعلية على وقوعها.

وأضاف البيان ان نائب محافظ البنك المركزي كان قد اجتمع في 16 مايو 2016 بلجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب، وأكد أن البنوك ملتزمة بتنفيذ تعليمات البنك المركزي الصادرة في ذات السياق، والتي تؤكد على منح التمويل المدعم لمستحقيه من المشروعات التي ينطبق عليها المعايير الصادرة بالمبادرة ووفقا للتعريف الصادر في ديسمبر 2015، حيث تم توجيه البنوك نحو الالتزام الكامل بالتأكد من أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تستخدم في الأغراض والمجالات المحددة في الموافقة الائتمانية وذلك من خلال ضرورة تضمين عقد التمويل الموقع مع العميل ما يفيد تعهده باستخدام التمويل في الغرض الممنوح من أجله، وعدم استخدام هذه الشركات ما تم منحه لها من تسهيلات ائتمانية في ربط ودائع، بالإضافة إلى ضرورة أن تحدد السياسة الائتمانية للبنوك أسلوب المتابعة المستمرة لغرض استخدام ما يتم سحبه من التسهيل.

ومن جهة أخرى يقوم البنك المركزي المصري بدوره بالرقابة والإشراف على البنوك بحيث يتم التحقق من تطبيقها بالشكل السليم وتوقيع العقوبات على البنوك المخالفة، ذلك بالإضافة إلى تحميل العميل بالفرق بين سعر الإقراض المميز الذي حصل عليه وبين أسعار العائد السارية لدى البنك في تاريخ المنح حال اكتشاف أي مخالفة، الأمر الذي لم يحدث حتى تاريخه. وفي هذا الشأن، يُحذر البنك المركزي المصري من آثار تناول الأخبار التي ليس لها أساس من الصحة، ومن الجدير بالذكر أن تفعيل المبادرة مازال في مراحله الأولى.

الرأي

* خطوة البنك المركزي برفع معدلات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم هذا القطاع كمحرك أساسي للنمو يعتبر تحفيزا أساسيا للاقتصاد المصري الذي يعاني من ضغوط انكماشية على أكثر من مستوى، إلا أن تحفيزا مماثلا لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يساهم في تحريك مساحة واسعة من مستهدفات النمو الاقتصادي ويوازن ما بين نقص فرص النمو الناتج عن الاتفاق الحكومي غير المتوازن في ظل ضعف مرونة الموازنة، كما أنه يساهم في تحفيز زيادة التمويل المقدم من البنوك للقطاع الخاص كعنصر تحفيز جديد للنمو الاقتصادي.

* منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات، وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة معروض حاليا علي مجلس الوزراء لمناقشته ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات، مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه علي مدار 4 أعوام .

* نوصي بضرورة تعديل السياسة الضريبية تجاة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم وضع نظام للمعاملة الضريبية المميزة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترة محددة كبديل عن الضريبة النسبية على الإيراد أو الأرباح وفقا لضوابط تضعها مصلحة الضرائب كضريبة مقطوعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها.

* هناك إمكانية عند مناقشة قانون التراخيص الصناعية الجديد لأن يتم وضع نظام أكثر سهولة وتيسيرا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع صياغة نظام متكامل لتوفيق أوضاع المنشآت الموجودة حاليا ضمن الاقتصاد غير الرسمي لتحفيز دمجها في الاقتصاد الرسمي، خاصة وأن التعديلات التي تجري على المنظومة التشريعية يجب أن تكون محفزا اقتصاديا بصورة أساسية على استيعاب قطاعات الاقتصاد وتحفيز التنمية المحلية وليس فقط معالجة المشكلات القائمة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.